الفصل الثاني

مصادر التلقي وأصول الاستدلال عند الكليني، ونقدها

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: أقوال الأئمة وما يتبعها من العلم المخزون.

المبحث الثاني: العقل.

المبحث الثالث: نقد مصادر التلقي وأصول الاستدلال عند الكليني.

الفصل الثاني
مصادر التلقي وأصول الاستدلال عند الكليني، ونقدها

يحتاج الحديث عن مصادر التلقي وأصول الاستدلال عند الكليني إلى توضيح بعض الأمور المهمة في هذا الباب[1]، والتي منها:

أولا: إن المتتبع لكتب التاريخ والمقالات القديمة والحديثة يجد أن طائفة الشيعة عموما، والاثني عشرية خصوصا قد مرت بأطوار ومراحل، زادت في نموها وتطور عقائدها بحسب ازدياد الفتن وتنوعها[2]. مما يعني أن تعرضي لبعض هذه العقائد دون بعض؛ راجع لوجودها في كتاب الكليني أو عدمها.

ثانيا: أنه لا تكاد توجد فرقة افترقت عن الأمة المحمدية، أو عن مذهب أهل السنة والجماعة، إلا وقد استقت مصادرها من بعض أديان ونحل الأمم

---

(١) وللتوسع في تقرير هذه الأمور انظر الكتب التالية: (مصادر التلقي وأصول الاستدلال العقدية عند الإمامية الاثني عشرية) للباحثة إيمان العلواني. (تناقض أهل الأهواء والبدع في العقيدة) للباحثة عفاف بنت حسن. (تأثير المعتزلة في الخوارج والشيعة) للباحث عبداللطيف الحفظي.

(٢) يقول الحفظي: (إن الشيعة في الأصل لم يكن لهم عقيدة واحدة، وأصول واضحة يعتمدون عليها سوى ما كانوا يعتقدونه في الإمامة والإمام، وأما بقية أمور العقيدة فما يذكر النشار أنه كان لكل عصر من عصورهم عقائده واتجاهاته المتأثرة بالاتجاهات العلمية السائدة في ذلك العصر) انظر كتاب (تأثير المعتزلة في الخوارج والشيعة) ص(٤٦٩-٤٧٠).

الضالة السابقة عن الإسلام والفرق الهالكة، ومن تلك الفرق: فرقة الشيعة الاثني عشرية. مما يعني مخالفتها لأصول منهج أهل السنة والجماعة في مصادر التلقي وأصول الاستدلال. وهذا ما سيتضح أكثر من خلال بيان عقائد الشيعة عموما والاثني عشرية خصوصا، والتي استقاها الكليني لهم من تلك المصادر وأوردها في كتابه الكافي.

ثالثا: أنه من خلال قراءة كتاب الكافي؛ تبين في غير موضع وجود التناقض بين المرويات التي أوردها الكليني؛ أحيانا في أبواب مختلفة، وأحيانا في باب واحد، وأحيانا في نفس الصفحة؛ وهذا بسبب الزيادات والتعديلات التي تعرض لها كتاب الكافي منذ تأليفه حتى خروجه للعيان بعد مئات السنين من وفاة مؤلفه، كما بينت ذلك في الباب الأول[1].

رابعا: أنني حتى لا أحمِّل كلام الكليني مالا يحتمل، أو يقال إن هذا ليس هو مقصود الكليني في عباراته، فإنني سأحاول الاجتهاد في فهم عبارات الكليني ورواياته التي أوردها في الكتاب بالرجوع إلى فهم علماء هذا المذهب، وشرَّاح كتاب الكافي أنفسهم. حيث بحثت عن أهم شروحه لأعتمدها؛ فوجدت أن أهم شرحين لكتاب الكافي[2]، هما:

* الشرح الأول: شرح المولى محمد صالح المازندراني (ت١٠٨٠هـ)[3]، وهو

---

(١) انظر مبحث الشبهات التي أثيرت حول كتاب الكافي في الفصل الثاني من الباب الأول.

(٢) وذلك بشهادة علماء الشيعة المعتبرين، وتفضيلهم هذين الشرحين على غيرهما من الشروح كما سيأتي.

(٣) محمّد صالح بن أحمد المازندراني. قال عنه الحرّ العاملي: (فاضل عالم محقّق، له كتب منها شرح الكافي، كبير حسن) انظر كتاب أمل الآمل (٢/٢٧٦) ترجمة رقم (٨١٦). وقال عنه =

شرح للأصول والروضة فقط. حيث يعتبر هذا الشرح من أفضل الشروح عند الإمامية[1].

* الشرح الثاني: شرح العلامة محمد باقر المجلسي (ت١١١١هـ)[2]، المعروف بـ(مرآة العقول في شرح آخبار آل الرسول). حيث يعتبر أيضا من أحسن شروح

الخونساري: (كان من العلماء المحدّثين والعرفاء المقدّسين، ماهراً في المعقول والمنقول، جامعاً للفروع والأُصول) انظر كتاب روضات الجنات (١١٨/٤) ترجمة رقم (٣٥٥).

(١) قال عنه حسين محفوظ: (وهو عند أفاضل المتفقهين من خيار الشروح)، انظر مقدمة كتاب الكافي لحسين محفوظ (٣١/١). وقال عنه محققو كتابه في مقدمتهم: (وأما شرحه هذا فهو كتاب علمي كبير قل مثله، شرح الكافي مزجيا وفسر غريبه، وأبلج معضله، وشرح غامضه في مجلدات ضخمة فخمة. وهو من أحسن شروح الكافي وضعا، وأتمها نفعا، وأبعدها عن الافراط والتفريط، يطفح بالفضيلة، ويمتاز عما سواه من الشروح بجودة السرد ورصانة البيان، ويعرب عن طول باع مؤلفه الفذ في التحقيق وسعة اطلاعه، ولا غنى عنه لأي باحث متضلع في الحديث لما أودعه من العلم الغزير والدقائق والرقائق)، انظر مقدمة كتاب شرح أصول الكافي والروضة (٣/١) بتعليق: الميرزا أبو الحسن الشعراني، نشر مركز المعجم الفقهي - قم.

(٢) محمّد باقر المجلسي. قال عنه الحرّ العاملي: (مولانا الجليل محمّد باقر بن مولانا محمّد تقي المجلسي، عالم، فاضل، ماهر، محقّق، مدقّق، علاّمة، فهّامة، فقيه، متكلّم، محدِّث، ثقة ثقة، جامع للمحاسن والفضائل، جليل القدر، عظيم الشأن) انظر كتاب أمل الآمل (٢٤٨/٢) ترجمة رقم (٧٣٣). وقال عنه البحراني: (العلاّمة الفهّامة، غوّاص بحار الأنوار، ومستخرج لآلىء الأخبار وكنوز الآثار، الذي لم يوجد له في عصره ولا قبله ولا بعده قرين في ترويج الدين وإحياء شريعة سيد المرسلين، بالتصنيف والتأليف والأمر والنهي وقمع المعتدين والمخالفين... كان إماماً في وقته في علم الحديث وسائر العلوم وشيخ الإسلام بدار السلطنة إصفهان) انظر كتاب لؤلؤة البحرين ص(٥٥) ترجمة رقم (١٦).

كتاب الكافي[1].

واعتمادا على ما تقدم إيضاحه في هذا التمهيد؛ فأنني أؤكد على أن من أهم القواعد التي يمكن بواسطتها معرفة عقيدة أي شخص أو فئة أو طائفة ونحوها؛ هي معرفة المصادر التي تم تلقي هذه العقيدة عنها، وكذلك الأصول التي تم السير عليها لتقرير هذه العقيدة، ونظرا لأنني أتعامل مع واحد من أهم الشخصيات التي وضعت أصول العقيدة الاثني عشرية بواسطة جمع وتدوين الروايات المتعلقة بأصول هذا المذهب العقدية، وبقية الروايات المتعلقة بفروعه الفقهية في كتاب الكافي؛ هذه الشخصية التي قد مرَّ علينا في الباب الأول التعريف بها وبمكانتها عند أهل هذه الفرقة الاثني عشرية. فإنني وجدت عند النظر والتتبع لهذه الروايات؛ أن المصادر التي جعلها الكليني مصادر لتلقي أمور الدين: أصوله وفروعه، وقررها في كتابه الكافي؛ لا تتجاوز مصدرين اثنين هما:

المصدر الأول: أقوال الأئمة[2] وما يتبعها من العلم المخزون.

المصدر الثاني: العقل.

وقد بينهما الكليني في كتابه الكافي على لسان أبي الحسن موسى بن جعفر -عليهما السلام- حين قال: (..... يا هشام إن لله على الناس حجتين: حجة

---

(١) قال عنه آغا بزرك الطهراني: (وهو شرح على جميع كتب الكافي من الأصول والفروع والروضة،... وهذا الشرح لطيف مفيد جدا بل هو أحسن شروحه ويقرب من مائة ألف بيت في أربع مجلدات) انظر كتاب (الذريعة إلى تصانيف الشيعة) (٢٠/٢٧٩).

(٢) ويدخل فيه الإلهام والوحي الذي يكون عن طريقهم.

ظاهرة وحجة باطنة، **فأما الظاهرة فالرسل والأنبياء والأئمة -عليهم السلام-، وأما الباطنة فالعقول)**[1].

حيث سأبين في هذا الفصل بعض الأدلة على اعتماد الكليني لهذين المصدرين، وسأحاول نقد هذه المصادر من خلال المباحث التالية:

(١) انظر كتاب الكافي (١٦/١) للكليني ك العقل والجهل - ح١٢.

المبحث الأول
أقوال الأئمة وما يتبعها من العلم المخزون

يلاحظ أن الكليني مع كونه يورد في كتابه روايات تدل على إقراره بنزول القرآن ووجود سنة النبي ﷺ وكونهما من مصادر التلقي؛ إلا أنه لا يعتبرهما مصدرين من مصادر التلقي كما هو الحال عند أهل السنة والجماعة، وذلك لأن اعتقاده في القرآن أنه ناقص ومحرف وله تأويل ظاهر وباطن كما سيأتي في موضعه، واعتقاده في السنة أن المراد بها ما ثبت من قول المعصوم - أي الأئمة - كما سيأتي في موضعه أيضا، وبهذا الاعتقاد منه في هذين المصدرين سيفقدان خاصية كونهما مصدرين أساسين للتلقي في باب أصول الدين وفروعه.

وهذا ما وجدت أنه يبينه ويؤكده من خلال إضافة أقوال الأئمة من آل البيت إليهما في مواضع، وتقييد علم ما فيهما بما عند الأئمة في مواضع أخرى، فكأن القرآن لا يمكن اعتباره مصدرا للتلقي وأخذ أمور الدين؛ إلا عن طريق أقوال الأئمة فيه، وعلمه المخزون لديهم. وكأن الرسول ﷺ لم يخلف وراءه حديثا واحدا بلَّغه أمته، أو نقله صحابتُه من بعده، بل كل العلم وكل الدين الذي جاء به محمد ﷺ إذا لم يرد عن طريق الأئمة المعصومين؛ فإنه لا عبرة به، ولا يجوز لمسلم أن يتعبد الله به، وقد قامت عليه حجة الله إذا عمل به، وترك ما ورد عن الأئمة الاثني عشر!!.

وقد وضح الكليني هذه المصادر وقررها من خلال المواضع التالية:

١. مقدمة الكتاب.

٢. أبواب الكتاب.

٣. مرويات الكتاب.

* أما مقدمة الكتاب التي لا تتجاوز الثمان صفحات تقريبا[١]، فقد قرر فيها من خلال ما أكدَّه شرَّاح الكتاب ومنهم المازندراني[٢] (ت١٠٨٠هـ) ما يلي:

- أن علم ما كان وما يكون وما هو كائن وما يحتاج إليه الخلائق مخزون عند الأئمة.
- أن العمل بما في الكتاب والسنة بفهم الأولياء والأوصياء والأئمة.
- وجوب وجود معصوم في كل عصر ليكون مفزعا في كل مصيبة وملجأ في كل بلية.
- أن الأئمة هم حجَّاب الله لا يمكن الوصول إليه إلا بالرجوع إليهم والتمسك بهم.
- تعظيم الأئمة والغلو فيهم إلى درجة الاطلاع على علم الغيب.
- أن الأئمة هم حجج الله على خلقه، يحتج بهم الله على خلقه لاستكمال دينه.
- أن القرآن لا يمكن فهمه إلا بتفسير الأئمة وتعليمهم.

---

(١) انظر خطبة كتاب الكافي (٩/١) للكليني تحقيق علي أكبر الغفاري.

(٢) انظر (شرح أصول الكافي والروضة) للمازندراني كما في المواضع التالية: (٣١/١ - ٤٠) (٥١/١) (٥٧/١) (٦١/١).

* أما أبواب الكتاب فهي كثيرة جدا؛ قد بوَّب بها أغلب أبواب كتاب (الحجة) الذي قال عنه في مقدمته: (ووسعنا قليلا كتاب الحجة وإن لم نكمله على استحقاقه، لأنا كرهنا أن نبخس حظوظه كلها، وأرجو أن يسهل الله ﷻ إمضاء ما قدمنا من النية، إن تأخر الأجل صنفنا كتابا أوسع وأكمل منه نوفيه حقوقه كلها إن شاء الله تعالى)[1].

حيث سأكتفي - من باب الاستشهاد على تقرير الكليني أن الأئمة يُعتبرون مصدرا من مصادر التلقي - بإيراد خمسة عناوين فقط هي:

١. **باب أن الحجة لا تقوم على خلقه إلا بإمام**[2].

٢. **باب أن الأئمة ولاة أمر الله وخزنة علمه**[3].

٣. **باب أن الأئمة خلفاء الله ﷻ في أرضه وأبوابه التي منها يؤتى**[4].

٤. **باب أنه لم يجمع القرآن كله إلا الأئمة، وأنهم يعلمون علمه كله**[5].

٥. **باب أنه ليس شيء من الحق في يد الناس إلا ما خرج من عند الأئمة، وأن كل شيء لن يخرج من عندهم فهو باطل**[6].

* أما مرويات الكتاب فهي كثيرة جدا؛ قد جمع أغلبها في كتاب (الحجة)

---

(١) انظر خطبة كتاب الكافي (١/٣-٩).

(٢) انظر كتاب الكافي (١/١٧٧).

(٣) انظر المصدر السابق (١/١٩٢).

(٤) انظر المصدر السابق (١/١٩٣).

(٥) انظر المصدر السابق (١/٢٢٨).

(٦) انظر المصدر السابق (١/٣٩٩).

أيضا، وفرَّق بعضها ضمن بقية الكتاب، وخصوصا في كتاب الأصول منه. حيث سأكتفي بإيراد ثمان روايات فقط من باب الاستشهاد على جعله الأئمة مصدرا من مصادر التلقي في أصول الدين وفروعه:

الرواية الأولى: عن محمد بن إسماعيل بسنده إلى أبي عبدالله عليه السلام، وفيها قال: (.. فينبغي له أن يعرف أن لذلك الرب رضا وسخطا **وأنه لا يعرف رضاه وسخطه إلا بوحي أو رسول**، فمن لم يأته الوحي فقد ينبغي له أن يطلب الرسل... قلت: فحين مضى رسول الله صلى الله عليه وآله من كان الحجة على خلقه؟ فقالوا: القرآن. فنظرت في القرآن فإذا هو يخاصم به المرجي والقدري والزنديق الذي لا يؤمن به حتى يغلب الرجال بخصومته، **عرفت أن القرآن لا يكون حجة إلا بقيِّم،... فأشهد أن عليا عليه السلام كان قيِّم القرآن، وكانت طاعته مفترضة وكان الحجة على الناس بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وأن ما قال في القرآن فهو حق..**)[1].

الرواية الثانية: عن علي بن إبراهيم بسنده إلى أبي جعفر عليه السلام، قال: (والله ما ترك الله أرضا منذ قبض آدم عليه السلام إلا **وفيها إمام يهتدي به إلى الله وهو حجته على عباده، ولا تبقى الأرض بغير إمام حجة لله على عباده**)[2].

الرواية الثالثة: عن علي بن محمد بسنده عن علي بن جعفر، عن أبي الحسن عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: (إن الله عز وجل خلقنا فأحسن خلقنا، وصورنا فأحسن صورنا، **وجعلنا خزانه في سمائه وأرضه**، ولنا نطقت الشجرة **وبعبادتنا عُبد الله**

---

(١) انظر المصدر السابق (١/١٦٨-١٦٩) ك الحجة/ باب: الاضطرار إلى الحجة - ح٣.

(٢) انظر المصدر السابق (١/١٧٨-١٧٩) ك الحجة/ باب: أن الأرض لا تخلو من حجة - ح٨.

ﷻ، ولولانا ما عُبد الله)[1].

الرواية الرابعة: عن الحسين الأشعري بسنده إلى أبي عبدالله عليه السلام، قال: (الأوصياء هم أبواب الله ﷻ التي يؤتى منها، ولولاهم ما عُرف الله ﷻ، وبهم احتج الله تبارك وتعالى على خلقه)[2].

الرواية الخامسة: عن محمد بن يحيى بسنده إلى أبي عبدالله عليه السلام، قال: (.... نحن خزان علم الله، نحن تراجمة أمر الله، نحن قوم معصومون، أمر الله تبارك وتعالى بطاعتنا ونهى عن معصيتنا، نحن الحجة البالغة على من دون السماء وفوق الأرض)[3].

الرواية السادسة: عن عدة من أصحابه بسنده إلى أبي جعفر عليه السلام، قال: (إنما كلف الناس ثلاثة: معرفة الأئمة، والتسليم لهم فيما ورد عليهم، والرد إليهم فيما اختلفوا فيه)[4].

الرواية السابعة: عن عدة من أصحابه بسنده إلى أبي الحسن عليه السلام، قال: (في قوله الله ﷻ: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ ٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ ٱللَّهِ﴾، قال: يعني من

---

(١) انظر المصدر السابق (١/١٩٢-١٩٣) ك الحجة/ باب: أن الأئمة ولاة أمر الله وخزنة علمه - ح٦.

(٢) انظر المصدر السابق (١/١٩٣) ك الحجة/ باب: أن الأئمة خلفاء الله في أرضه وأبوابه التي منها يؤتى - ح٢.

(٣) انظر المصدر السابق (١/٢٦٩-٢٧٠) ك الحجة- باب: في أن الأئمة بمن يشبهون ممن مضى وكراهية القول فيهم بالنبوة- ح٦ .

(٤) انظر المصدر السابق (١/٣٩٠) ك الحجة/ باب: التسليم وفضل المسلمين - ح١.

اتخذ دينه رأيه، بغير إمام من أئمة الهدى)[1].

الرواية الثامنة: عن أبي أيوب، عن أبي خالد الكابلي قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن قول الله عز وجل: ﴿فَـَٔامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَٱلنُّورِ ٱلَّذِيٓ أَنزَلۡنَاۚ﴾؛ فقال: يا أبا خالد **النور والله الأئمة من آل محمد صلى الله عليه وآله إلى يوم القيامة، وهم والله نور الله الذي أنزل**، وهم والله نور الله في السماوات وفي الأرض...)[2].

ومما يزيد مكانة الأئمة ويجعلهم أيضا مصدرا من مصادر التلقي أمران:

الأمر الأول: أن لهم الحق في التشريع حتى مع وجود كلام الله وكلام رسوله صلى الله عليه وآله وسلم. مما يعني أن التلقي عنهم أولى من التلقي من هذين المصدرين، لأنه لا يمكن فهمهما أو معرفة الناسخ والمنسوخ فيهما أو استنباط المخصص والمقيد لهما إلا من خلال أقوال الأئمة.

الأمر الثاني: أن في مخالفة أمرهم وعدم التسليم لأقوالهم وأخبارهم؛ حصول للشر وانعدام للخيرية لمن وقع في هذه المخالفة.

وهذا ما قرره الكليني واضحا وجليا في عدة روايات من كتاب الحجة، جمعها تحت باب: التفويض إلى رسول الله صلى الله عليه وآله والأئمة عليهم السلام في أمر الدين، سأورد منها روايتين فقط لتوضيح هذه الحقيقة:

الرواية الأولى: عن عبدالله بن سنان قال: قال أبو عبدالله عليه السلام: (لا والله ما

---

(١) انظر المصدر السابق (٣٧٤/١) ك الحجة/ باب: فيمن دان الله عز وجل بغير إمام من الله عز وجل - ح١.

(٢) انظر المصدر السابق (١٩٤/١) ك الحجة/ باب: أن الأئمة نور الله عز وجل - ح١. وأيضا ح٢ و٤.

فوض الله إلى أحد من خلقه إلا إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وإلى الأئمة، قال ﷻ: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِمَآ أَرَىٰكَ ٱللَّهُ﴾ وهي جارية في الأوصياء عليهم السلام)[1].

الرواية الثانية: عن أبي إسحاق النحوي قال: دخلت على أبي عبدالله عليه السلام فسمعته يقول: (إن الله ﷻ أدب نبيه على محبته فقال: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ ۝٤﴾ ثم فوض إليه فقال ﷻ: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾ وقال ﷻ: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ﴾ قال: ثم قال: وإن نبي الله فوض إلى علي وائتمنه فسلمتم وجحد الناس فوالله لنحبكم أن تقولوا إذا قلنا وأن تصمتوا إذا صمتنا ونحن فيما بينكم وبين الله ﷻ، ما جعل الله لأحد خيرا في خلاف أمرنا)[2].

(١) انظر المصدر السابق (٢٦٨/١) ك الحجة/ باب: التفويض إلى رسول الله وإلى الأئمة في أمر الدين - ح٨.

(٢) انظر المصدر السابق (٢٦٥/١) ك الحجة/ باب: التفويض إلى رسول الله وإلى الأئمة في أمر الدين - ح١.

المبحث الثاني: العقـــــل

العقل عرض من الأعراض، أي صفة في الإنسان قابلة للوجود والعدم، وهو غريزة خلقها الله سبحانه ووهبه عددا من القدرات والاستعدادات المنتجة لعدد من العمليات العقلية المفيدة لهذا الإنسان، وقد جعل الله له - كما هو مقرر عند أهل السنة والجماعة - منزلة في الشرع تبين قيمته وأهميته، حيث جعله مناط التكليف ومحل خطاب الشرع، فغير المكلف لا تتعلق بأفعاله أحكام الشرع، وغير العاقل لا يخاطب بالشرع لأنه لا يفهمه. لكنه مصدر تابع للشرع غير مقدم عليه، ولا حكم له قبل ورود الشرع، ولا ترتب للثواب والعقاب والوعد والوعيد عليه.

وقد انقسم الناس في الاستدلال بالعقل إلى طرفين ووسط[1]:

* **الطرف الأول**: هم الفلاسفة والمعتزلة وأهل الكلام عموماً الذين ألّهوا العقل، وجعلوه مصدراً للتلقي، فما وافق العقل - أو ما يسمونه بالقواطع العقلية - قبلوه وأخذوا به، وما خالف ذلك ردوه، أو أوّلوه.

* **الطرف الثاني**: هم أهل الخرافة والدجل الذين ألغوا العقل، وقبلوا ما لا يُقبل ولا يُعقل. وذلك كحال كثير من الصوفية الذين تنطلي عليهم أكثر الأباطيل والأغاليط.

---

(١) انظر كتاب: (المدخل لدراسة العقيدة الإسلامية) للبريكان ص(٤٠-٤٦). و (معالم أصول الفقه عند أهل السنة والجماعة) للجيزاني ص(٩٩-١٠٠). و (عقيدة أهل السنة والجماعة) للدكتور إبراهيم الحمد ص(٣٦-٣٧) - ط ابن خزيمة -الرياض.

* **الطرف الوسط**: هم أهل السنة والجماعة؛ الذين وقفوا من العقل موقفا وسطا فلم يغالوا فيه فيعظموه فوق منزلته أو يجعلوه حاكماً على نصوص الوحي، بل يرون أن للعقل حداً لا بد أن يقف عنده. ولم يعرضوا عنه أو يهملوه أو ينكروه ويذموه فينزلوه عن منزلته، بل يعتقدون أن للعقل مكانة سامية، وأن الإسلام يقدر العقل، ويتيح له مجالات العلم والنظر والتفكير.

والكليني من خلال خطبة الكتاب، وكذلك المرويات التي عقد لها كتابا في كتابه بعنوان: (كتاب العقل والجهل)؛ نجد أنه داخل في الطرف الأول؛ حيث :

١- عظَّم شأن العقل وجعله أحب المخلوقات إلى الله تعالى وأحسنها، كما في رواية أبي جعفر محمد بن يعقوب بسنده إلى أبي جعفر عليه السلام، قال: (لما خلق الله عز وجل العقل استنطقه ثم قال له : أقبل فأقبل، ثم قال له : أدبر فأدبر، ثم قال : وعزتي وجلالي **ما خلقت خلقا هو أحب إلي منك، ولا أكملتك إلا فيمن أحب ..**) [1].

٢- جعل العقل أصل الأدلة وأساسها والطريق لمعرفة الله، كما في رواية عبدالله البزار بسنده إلى أبي عبدالله عليه السلام، قال: (أن أول الأمور ومبدأها وقوتها وعمارتها التي لا ينتفع شيء إلا به ، العقل الذي جعله الله زينة لخلقه، ونورا لهم ، **فبالعقل عرف العباد خالقهم ، وأنهم مخلوقون ، وأنه المدبر لهم ، وأنهم المدبرون ، وأنه الباقي وهم الفانون ، واستدلوا بعقولهم على ما رأوا من خلقه**، من سمائه وأرضه ، وشمسه وقمره ، وليله ونهاره ، وبأن له ولهم خالقا

(١) انظر كتاب الكافي للكليني (١٠/١) ك العقل والجهل ح ١ ، وأيضا (١٢/١) ح ١١ و (٢٨/١) ح٣٢.

ومدبرا لم يزل ولا يزول ، **وعرفوا به الحسن من القبيح** ، وأن الظلمة في الجهل ، وأن النور في العلم ، **فهذا ما دلهم ، عليه العقل ..)** [1].

٣- جعل العقل مقدم على الشرع، كما في رواية هشام بن الحكم قال : قال لي أبو الحسن موسى بن جعفر عليه السلام: (...يا هشام: كان أمير المؤمنين عليه السلام يقول: **ما عبدالله بشيء أفضل من العقل ...)** [2].

٤- قرر أن الثواب والعقاب مترتب على حكم العقل، حيث قال في خطبة كتابه : (وأول ما أبدأ به وأفتتح به كتابي هذا كتاب العقل ... ، إذ كان العقل هو القطب الذي عليه المدار، وبه يحتج وله الثواب ، وعليه العقاب) [3].

٥- قرر أن حسن الأفعال وقبحها يرجع إلى العقل، كما تقدم في الرواية الثانية، وفيها: **(فبالعقل عرف العباد خالقهم، ... وعرفوا به الحسن من القبيح)** [4].

٦- قرر أن الحجة قائمة على الخلق بحكم العقل، كما في رواية ابن السكيت قال: تالله ما رأيت مثلك قط – يعني أبا الحسن عليه السلام- **فما الحجة على الخلق**

---

(١) انظر المصدر السابق (٢٨/١-٢٩) ك العقل والجهل ح ٣٤ أ، وأيضا خطبة الكتاب (٩/١) ، و ك العقل والجهل (١٣/١) ح ١٢.

(٢) انظر المصدر السابق (١٨/١) ك العقل والجهل/ح ١٢. وعن أحمد بن أدريس بسنده إلى أبي عبدالله (ع) قال: قلت له : ما العقل؟ قال: ما عُبد به الرحمن، واكتسب به الجنان ..) (١١/١) ح ٣.

(٣) انظر المصدر السابق (٩/١) . وعن أبي الجارود أبي جعفر (ع) قال: (إنما يداقُّ الله العباد – المداقة: المناقشة- في الحساب يوم القيامة على قدر ما آتاهم من العقول في الدنيا) (١١/١) ح ٧ ، وانظر (١١/١-١٢و ٢٦) ك العقل والجهل/ح ٨ و ٩ و ٢٦.

(٤) انظر المصدر السابق (٢٩/١) ك العقل والجهل/ح ٣٤.

اليوم؟ قال:فقال عليه السلام: (العقل، يعرف به الصادق على الله فيصدقه، والكاذب على الله فيكذبه)؛ قال ابن السكيت: هذا والله هو الجواب [1].

وبهذا يتبين مدى البون الشاسع بين ما يعتقده أهل السنة والجماعة ويقررونه تجاه هذا المصدر (العقل)، وبين ما يعتقده الكليني ويقرره في كتابه الكافي، وأتباعه وأضرابه في كتبهم الأخرى[2].

يقول الباحث المتخصص في كتاب الكافي آية الله محمد واعظ زاده الخراساني: (يكمن القسم الأكبر من نقاط الجذب في الكافي، في تنظيم الكتاب وترتيبه... والكتاب الأول هو: «كتاب العقل والجهل». ورغم أن أهل السنة هم أهل حديث في الغالب، إلا أنهم لم يضمّنوا كتبهم باباً باسم العقل لأنهم لا يؤمنون بالعقل؛ ولكن هذا الأمر متداول بين الشيعة ويبدو أن الكليني بدأ بالعقل لأول مرة... وهو ابتكار مهم للغاية. فهو أولاً يعرّف بالمذهب؛ ذلك لأن أهل الحديث، سواء من أهل السنة أم الشيعة. لم يكونوا يولون أهمية للعقل. وأنا أرى أن الشيعة أيضاً كانوا قبل ذلك ذوي نزعة إخبارية؛ ولكن معظمهم

---

(١) انظر المصدر السابق (٢٤/١-٢٥) ك العقل والجهل/ح ٢٠. وعن عبدالله بن سنان عن أبي عبدالله (ع) قال: (حجة الله على العباد النبي ، والحجة فيما بين العباد وبين الله العقل) (٢٥/١) ح ٢٢، وانظر (١٦/١) ح ١٢.

(٢) انظر في الرد على مثل هؤلاء الكتب التالية: (درء تعارض العقل مع النقل) (٣٧٨/٤) لشيخ الإسلام ابن تيمية تحقيق: محمد رشاد سالم نشر: دار الكنوز الأدبية - الرياض. ومجموع الفتاوى (٢٨٧/٩). (المدخل لدراسة العقيدة الإسلامية) للدكتور إبراهيم البريكان ص(٤٠-٤٦). (مدخل لدراسة العقيدة الإسلامية) للدكتور عثمان ضميرية ص(١٨٩-١٩٣).

كانوا يعيرون الأهمية للعقل وقد كانت وجهة نظر الكليني منذ البدء، نفس الرأي الشائع بين الشيعة، حيث كانوا يولون العقل أهمية كبيرة، في كل من استنباط الأحكام والعقائد، حيث لا يكوّنون عقيدة بشكل مطلق مالم يصدّق العقل، حتى وإن كان دليلهم الكتاب والسنة)[1].

(١) انظر حواراً أجري معه بمناسبة المؤتمر العالمي لتكريم ثقة الإسلام الكليني على الرابط:
http://www.kulayni.com/arabic/index.php?option=com_content&task=view&id=47&Itemid=40

المبحث الثالث
نقد مصادر التلقي وأصول الاستدلال عند الكليني

لقد تبين للباحث من خلال المبحثين السابقين حول مصادر الكليني في تلقي العقيدة أنها مخالفة بالكلية لما عليه اعتقاد أهل السنة والجماعة، وهذه المخالفة بحد ذاتها تكفي كنقد أساسي لما يتخذه الكليني مصادر يتلقى منها عقيدته وعقيدة أتباعه.

حيث أنه بذلك قد عطل المصادر الأصلية والأساسية لتلقي العقيدة والمتمثلة في الوحي الكتاب والسنة وما يتبعه من مصادر ثانوية، إما بتقييدها وتعطيل مدلولها ومفهومها، وإما بالمغالاة فيها وإعطائها فوق منزلتها. وحسب أي باحث منصف عند إرادته لمحاكمة الكليني في عقيدته عموما؛ وفي مصادر التلقي خصوصا؛ أن يلزمه بما ألزم به الكليني نفسه من قول الإمام العالم[1] عند

---

(١) العالم: يراد به الإمام المعصوم، بغض النظر عن اسمه؛ وذلك من أجل تلفيق الروايات ونسبتها لمن يريدون من الأئمة الاثني عشر حيث روى الكليني بسنده إلى أبي جعفر عليه السلام أنه قال: (قال رسول الله صلى الله عليه وآله إن حديث آل محمد صعب مستصعب لا يؤمن به إلا ملك مقرب أو نبي مرسل أو عبد امتحن الله قلبه للايمان، فما ورد عليكم من حديث آل محمد صلى الله عليه وآله فلانت له قلوبكم وعرفتموه فاقبلوه، وما اشمأزت منه قلوبكم وأنكرتموه فردوه إلى الله وإلى الرسول وإلى العالم من آل محمد وإنما الهالك أن يحدث أحدكم بشئ منه لا يحتمله، فيقول: والله ما كان هذا والله ما كان هذا، والانكار هو الكفر) كتاب الكافي (٤٠١/١) ك الحجة/ باب: فيما جاء =

إرادته تمييز الروايات الواردة على لسان الأئمة من آل البيت؛ حيث يقول: (اعرضوها على كتاب الله **فما وافق كتاب الله ﷻ فخذوه، وما خالف كتاب الله فردوه**)[1] وقول أبي عبدالله عليه السلام: قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: (إن على كل حق حقيقة، وعلى كل صواب نورا، **فما وافق كتاب الله فخذوه وما خالف كتاب الله فدعوه**)[2]. وقول أبي جعفر عليه السلام قال: (**كل شيء خالف كتاب الله ﷻ رد إلى كتاب الله ﷻ والسنة**)[3].

ونحن نقول: أين نجد في كتاب الله تعالى المنزل على رسوله ﷺ:

- أن علم ما كان وما يكون وما هو كائن وما يحتاج إليه الخلائق مخزون عند الأئمة؟
- أن العمل بما في الكتاب والسنة لا يكون إلا بفهم الأولياء والأوصياء والأئمة؟

أن حديثهم صعب مستصعب - ح١. وانظر أيضا (١٢٤/١ وَ ١٨٨) وكتاب شرح أصول الكافي والروضة (٥٤/١) للمازندراني.

(١) انظر خطبة كتاب الكافي (٨/١-٩) للكليني.

(٢) انظر كتاب الكافي (٦٩/١) ك فضل العلم/ باب: باب الاخذ بالسنة وشواهد الكتاب - ح١.

(٣) انظر المصدر السابق (٥٨/٦) ك الطلاق/ باب: من طلق لغير الكتاب والسنة - ح٢. يقول آية الله البرقعي: " ويجب رفض كل خبر يخالف القرآن والعقل كما روى الكليني نفسه في الكافي، في باب "الأخذ بالسنة وشواهد الكتاب " أخبارا كثيرة عن الرسول والأئمة مفادها أن كل ما وافق الكتاب والسنة فعلينا الأخذ به. ولكن الكليني نفسه لم يعمل بتلك الأخبار، وجمع كثيرا من الأخبار المخالفة لكتاب الله في كتاب الكافي " انظر كتاب " كسر الصنم " ص(٤٢) .

- وجوب وجود معصوم في كل عصر ليفزع ويلجأ إليه من دون الله في كل مصيبة وبلية؟
- أنه لا يمكن الوصول إلى الله إلا من خلال الأئمة؛ بالرجوع إليهم والتمسك بهم؟
- أن حجج الله على خلقه هم الأئمة، وأن استكمال دينه مبني على احتجاج الله بهم؟
- أن تفسير الأئمة وتعليمهم للقرآن هو المصدر الوحيد لفهم كلام الله؟
- التصديق بأوصياء الرسل ضمن التصديق بالملائكة والكتب والرسل؟

فإذا لم يكن كل ذلك موجوداً في كتاب الله تعالى، فهو مردود غير مقبول؛ بناء على تقرير الكليني لهذا المبدأ العظيم الذي عمل به أهل السنة والجماعة من عهد السلف الصالح حتى وقتنا هذا، وحتى تقوم الساعة بإذن الله.

إلا أن يقال إن المراد بكتاب الله في هذه الروايات ونحوها كتابا غير القرآن المعروف المحفوظ الذي حفظه المسلمون، وتداولته أيديهم من حين نزوله على نبيه ﷺ وجمعه بعد زمنه وحفظه حتى يومنا هذا. فإذا كان كذلك؛ فإننا لسنا بحاجة لنقد هذه الاعتقادات في الأئمة لأن مصدرها غير مصدر أهل الإسلام قاطبة[1]!!

---

(١) يقول شاه عبدالعزيز الدهلوي: " أما الكتاب فهو القرآن المنزل الذي لم يبق حقيقاً بأن يستدل به بزعمهم الفاسد، لأنه لا اعتماد على كونه قرآنا إلا إذا أخذ بواسطة الإمام المعصوم، وليس القرآن المأخوذ من الأئمة موجودا في أيديهم، والقرآن المعروف غير معتد به عند أئمتهم - بزعمهم - وأنه لا يليق الاستدلال به لوجهين: إما لكونه محرفا =

ثم على فرض التسليم - تنزلا مع منهج الكليني - باعتماد تفسير الأئمة للقرآن كمصدر للتشريع؛ فإنه يرد على ذلك أن (الروايات يمكن أن تُختلق وتنسب إلى الرسول ﷺ نفسه أو إلى غيره، على عكس آيات القرآن التي تعهد الله بحفظها إلى حد استحالة اختلاقها، أو اشتباهها بغيرها. فإن أحداً من الناس -مهما أوتي من علم- لا يمكن أن يختلق عبارة وينسبها إلى كتاب الله، وإلا افتضح أمره للعام والخاص. ولذلك التجأ المبطلون إلى الروايات يصنعونها ويزخرفونها فيصعب تمييز الصحيح منها من الضعيف إلا على ذوي الاختصاص. وهذه ثغرة نفذوا من خلالها لا يمكن إغلاقها إلا بإعلام الناس بأن المصدر الوحيد المعصوم من ورود الخطأ أو الهوى هو الآيات القرآنية المحكمة. فلا يعتمد على سواها في الأصول. وأما شرط التواتر فإنه يمكن ان يُدَّعى، وقد أضيف إلى روايات أثبتوا بها أصولاً للزندقة! والله تعالى أرحم بعباده من أن يكل أصل دينهم إلى مثل هذا المرجع الذي لا اتفاق عليه، وتوجد فيه ثغرات يمكن للباطل أن ينفذ من خلالها، فجعل الروايات مرجعاً في أصول الدين مع هذه المزالق المهلكة، واستغنائنا عنها بنصوص القرآن لا يسوغ شرعاً، ولا يقبل عقلاً)[1].

ومغيرا - على حد زعمهم - كما روى جماعة من الإمامية عن أئمتهم ذلك، وإما لكون الذين نقلوه إلينا وهم صحابة رسول الله ﷺ كانوا منافقين كالصحابة العظام والعياذ بالله تعالى، وبعضهم كانوا مداهنين في الدين كعوام الصحابة فأصبحوا مرتدين جميعا إلا أربعة أو ستة - حاشا لله - فلا يمكن الوثوق بما ينقلونه ما دامو كذلك - على حد زعمهم - ". انظر بتصرف مختصر التحفة الاثني عشرية ص ٥٠.

(١) انظر كتاب (المنهج القرآني الفاصل بين أصول الحق وأصول الباطل) للدكتور طه الدليمي ص(٩٨) - نشر مكتبة غرناطة.

أما فيما يخص العقل فهو في حقيقته رأي يتطرق إليه الخطأ والهوى، ولا يمكن اعتباره مصدرا للتلقي ما لم يكن تابعا للمصادر الرئيسة وغير مستقل عنها أو متعارض معها أبدا، (ولا شك أن اعتماد العقل البشري -والحالة هذه- في تأسيس الأصول يفتح باب الدين واسعاً أمام أعدائه ليندسوا فيه ويقولوا ما شاؤوا بحجة أن العقل يقول به. بل الواقع التاريخي للعقائد والأديان والمذاهب الفكرية يشهد بأن أدعياء العقل قد انحدروا إلى القول بما تأباه العقول، وتأنف منه الأذواق، وترفضه الفطرة السليمة. ولو كان العقل حجة في الأصول لما كان هناك داع لبعثة الأنبياء عليهم السلام لعدم حاجة الناس إليهم حاجة ضرورية بعد أن حصرت وظيفة الرسول في بيان الفرعيات. وأما الأصول فتترك لعقول الناس وآرائهم!. وهذا منطق غير معقول فلقد كان للروم والفرس فلسفة وآراء مستندة إلى العقل؟! فهل دعاهم الرسول ﷺ وقاتلهم المسلمون من أجل أن يستبدلوا فلسفة بفلسفة ورأياً برأي؟!..... ما معنى قوله تعالى: ﴿إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَمَا تَهْوَى ٱلْأَنفُسُ ۖ وَلَقَدْ جَآءَهُم مِّن رَّبِّهِمُ ٱلْهُدَىٰٓ ﴿٢٣﴾﴾ [النجم:٢٣]؟ إن لم يكن الظن وما تهواه الأنفس هو ما اعتمده الناس بعقولهم وآرائهم بمعزل عن الهدى الذي جاء من الرب؟! وإلا كان البشر - وليس الله - مصدر الهدى والتشريع في أخطر قضايا الدين، ألا وهي الأصول، وذلك من أبواب الكفر.

نعم! لو كان (العقل) شيئاً معيناً له كيان مستقل محدد بحيث لا يُسأل عن مسألة أصولية إلا وأجاب فيها بجواب واحد واضح لا لبس فيه؛ لساغ أن يكون مرجعا في الدين. وهنا لا بد أن نلغي دور الرسالة والرسول لأنه لا حاجة لنا بهما بعد! و يكون الاعتراض على بعثة الله الرسل وجيهاً ومنطقيا!. أما والعقل في حقيقته وواقعه هو الموجود في رأس هذا الإنسان وذاك، وهؤلاء من طبعهم الاختلاف، فإن القول بحجية العقل ومرجعيته في الأصول لا معنى له....

إن القرآن شيء واحد مجموع في كتاب، له كيان مستقل محدد، أمر الله بالرجوع إليه. وله عن كل مسألة أصولية جواب واحد واضح لا لبس فيه؛ فصحَّ أن يكون هو المرجع، والمرجع الوحيد في أصول الدين؛ لأنه المصدر الوحيد الذي يمتلك هذه المواصفات، ولا يستطيع عقل الإنسان أن يأتي بمثل القرآن. كما قال سبحانه: ﴿ قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُوا۟ بِمِثْلِ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا ﴿٨٨﴾ ﴾ [الإسراء:٨٨].

[ولذا فـ] العقل يمكن أن يثبت كبريات الأصول الاعتقادية كالألوهية والنبوة والمعاد. لكنه لا يمكن أن يثبت أصولاً أخرى ضرورية في اعتبار الإيمان، كالاعتقاد بالملائكة مثلاً. وكذلك لا يتمكن العقل من إثبات عامة الأصول العملية. كالصلاة والزكاة والحج والصيام. وهذه الأصول من دونها لا يعتبر الإيمان. ولا يدخل إنسان في الإسلام. فالاجتهاد أو النظر العقلي لا يمكن به لوحده -دون النص الشرعي- أن نتوصل إلى مطلوب الشرع من الأصول)[1].

وختاما: فإن ما نقلته في هذا الفصل من مرويات واستشهادات؛ ما هو إلا غيض من فيض انتقيته فقط من بعض المواضع من الكتاب واكتفيت به عن بقية الروايات، والتي يكفي أي باحث في معرفتها مراجعة فهرس كتاب الأصول من الكافي لترى منزلة الأئمة والعقل عند الكليني، ومن خلفه المتعبدون لله تعالى باتباع ما ورد في هذا الكتاب الباطل.

---

(١) انظر كتاب (المنهج القرآني الفاصل بين أصول الحق وأصول الباطل) ص(١٠١-١٠٤) بتصرف.

الفصل الثالث

موقف الكليني من مصادر التلقي

وأصول الاستدلال عند أهل السنة والجماعة

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: موقف الكليني من القرآن الكريم.

المبحث الثاني: موقف الكليني من السنة النبوية.

المبحث الثالث: موقف الكليني من الإجماع.